حكمات العبد الرحمن | *Hikmat Alabdulrahman

# إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا

# The Strategy of the Chinese Presence in Africa

تسلّط هذه الدراسة الضوء على إستراتيجية الصين الرامية إلى تعزيز وجودها في القارة الأفريقية الغنية بالثروات التي تحتاج إليها قوى متقدمة وصاعدة على حدٍ سواء، كالقوة الصينية. وتعمل على متابعة التوجهات والأسس التي تنتهجها الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، إضافةً إلى الأشكال التي يتخذها الوجود الصيني في القارة؛ كالوجود الديموغرافي الذي تنامى تناميًا مثيرًا. تحاول الدراسة أيضًا أن تقف على تقييم الآثار والتأثيرات التي يمكن أن تتركها إستراتيجية الوجود الصيني في القارة الأفريقية. كما تحاول إلقاء نظرة مستقبلية على آفاق تطور إستراتيجية الصين الأفريقية وأبعادها.

**كلمات مفتاحية**: الصين، أفريقيا، تايوان.

This study highlights the strategy outlined by China for strengthening its presence in the African continent which is rich in resources that newly emerging powers, such as Chania are in need for. The paper attempts to track the Chinese strategic plans throughout Africa and the variety of forms through which the Chinese presence manifested itself in the continent, thus far. The paper also discusses the phenomenal proliferation of the Chinese workforce in Africa and the future demographic impact of this proliferation on it. Besides, the paper will also touch on the anticipated future developments of this strategy.



**Keywords**: China, Africa, Taiwan.

* أستاذ تاريخ الشرق الأقصى الحديث، جامعة دمشق.

* Professor of Modern History of the Far East, University of Damascus.

## مقدمة

للحديث عن العلاقات الصينية الأفريقية، نجد من الصعوبة تحديد تاريخ واحد مهم ومفصلي لتأطير هذه العلاقة تاريخيًا، بل نجد أنفسنا أمام أكثر من تاريخ أو حدث تاريخي مهم؛ فالصين الشيوعية التي تأسست في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1949 بوصفها أول بلد شيوعي في آسيا، كانت تُساير السياسة السوفياتية في إطار توازن القوة الأميركية، والأوضاع التي فرضتها الحرب الباردة، وبقيت علاقاتها الخارجية محدودة. وجاء مؤتمر باندونغ في إندونيسيا في عام 1955، ليُمثّل علامة فارقة في علاقات الصين الخارجية، لا سيما مع البلدان النامية، حيث بدأت إمبراطورية الوسط في رسم طريق خاص بها في علاقاتها الخارجية، وبخاصة الأفريقية. وقد ساعد الحشد الضخم للأصوات الأفريقية في الأمم المتحدة في عودة الصين إلى الهيئة الدولية في عام 1971[1]. إلا أنّ العلاقات الصينية – الأفريقية تراجعت في الثمانينيات من القرن الماضي، بعد أن أهملت الصين تلك العلاقات، وأدارت وجهها نحو الغرب في عملية انفتاحها على العالم الخارجي، بهدف الاستفادة من التقدم التقني والتكنولوجي الذي حققه العالم الرأسمالي.

> يُشير أستاذ العلوم السياسية في السوربون شونغ ليان جيانغ إلى حادثتين مهمتين أثّرتا في التقارب الصيني الأفريقي: الأولى هي مجزرة تيان آن مين في عام 1989 وتأثيراتها السلبية في علاقات الصين مع الغرب، والثانية انهيار الاتحاد السوفياتي

ويُشير أستاذ العلوم السياسية في السوربون شونغ ليان جيانغ إلى حادثتين مهمتين أثّرتا في التقارب الصيني الأفريقي: الأولى هي مجزرة تيان آن مين في عام 1989 وتأثيراتها السلبية في علاقات الصين مع الغرب، والثانية انهيار الاتحاد السوفياتي الذي أظهر عدم ملاءمة النظام الشيوعي الصيني في عالم حر منتصر، والخوف من أن تحلّ الصين محل الاتحاد السوفياتي في دور العدو رقم واحد للعالم الغربي. وقد استغلت جمهورية الصين الشعبية القوة السياسية - العددية الأفريقية لمقاومة الضغوط الغربية؛ بحيث نرى بعد ذلك اكتساح القيادة الصينية القارة الأفريقية، وهي مزوّدة ومتمتعة بصلات خاصة معها[2]. ويمثّل عام 1979 عامًا حاسمًا في ما يتعلق بسياسة الصين في المستوى الخارجي؛ بحيث مثّل ذلك بداية سياسة الإصلاح والانفتاح (الاقتصادي) الكامل للصين على العالم الخارجي.

وعلى الرغم من قدم العلاقة الصينية - الأفريقية، فهي لم تصل إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية؛ فعام 1990 مَثّل إطلاق الصين سياستها الأفريقية من خلال إعادة تنشيط منتدى التعاون الصيني الأفريقي؛ فالاجتماع الأول في عام 2000 عُقد في بكين، والثاني بعد ثلاث سنوات في أديس أبابا في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، إذ حصلت 34 دولة أفريقية على وعد من رئيس الوزراء الصيني ون جياو باو بإلغاء الرسوم الجمركية على صادرات بلدانها إلى الصين. وعُقد الاجتماع الثالث في العاصمة الصينية بكين في عام 2006، حيث حضره زعماء وممثلون عن ثمانٍ وأربعين دولة من أصل ثلاث وخمسين دولة أفريقية. وقد استغلت السلطات الصينية هذا الاجتماع للإعلان عن مساعدات ضخمة للدول الأفريقية قُدّرت بثلاثة مليارات دولار على شكل قروض، إضافةً إلى مليارَي دولار من القروض التفضيلية الشرائية للسنتين 2007 - 2009. وعُززت هذه المساعدة بعد ستة أشهر بـ 20 مليار دولار إضافية تعهدت الصين بتقديمها خلال السنوات الثلاث التالية؛ منها 7 مليارات دولار على هيئة استثمارات في مشاريع البنية التحتية[3].

ويمكن الإشارة إلى أنّ عام 2006 يُعدّ أحد أهم التواريخ في تاريخ العلاقات الصينية الأفريقية؛ ففي الثاني عشر من كانون الثاني/ يناير 2006، قام وزير الخارجية الصيني لي زهاو سينغ بجولة مكوكية في عدد من البلدان الأفريقية (ليبيا، ومالي، والسنغال، ونيجيريا، على سبيل المثال)، بحيث أخذت تلك العلاقات تتطور في خط تصاعدي واضح وقـوي[4]. وقد أدرك القادة الصينيون أهمية

1 تمتعت الصين بتأييد كبير وواسع من جانب الأفارقة لدعم دخولها إلى الأمم المتحدة، على الرغم من الفاعلية الدبلوماسية لجمهورية الصين الوطنية، تايوان، في أفريقيا في ذلك الوقت. ففي الخامس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 1971، كان من بين الـ 76 صوتًا التي سُمح لها بالتصويت على القرار 2758 لإعادة مقعد الصين في الأمم المتحدة لجمهورية الصين الشعبية، 25 صوتًا من أفريقيا. وبفضل الدعم الكبير الذي حصلت عليه من الدول الأفريقية، نجحت الصين في إحباط المشاريع الخاصة بحقوق الإنسان الموجهة لها أساسًا ومحاولات تايوان العودة إلى الأمم المتحدة. هذا، ويُشار إلى تراجع نشاط الوجود الأفريقي وفاعليته في سنوات الثورة الثقافية التي عاشتها الصين في الفترة 1966 - 1976، انظر: Barthélemy Courmont, *Chine, la grande séduction essai sur le soft power chinois* (Paris : Choiseul Éditions, 2009), pp. 87 - 88.

2 Jiang Chung-Lian, "les relations de la Chine avec l'Afrique: fondements, réalités et perspectives," *Monde Chinois*, no. 8 (été/automne 2006), pp. 7 - 26.

3 Jean-Pierre Cabestan, *La politique internationale de la Chine* (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2010), p. 377.

4 شهد العام نفسه قيام وفدٍ عالي المستوى ضم رئيس جمهورية الصين الشعبية هو جينتاو ورئيس مجلس وزرائه ون جيا باو وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وو غوان شينغ بجولة مكوكية زار فيها أربع عشرة دولة من دول القارة الأفريقية.

تطوير علاقات التعاون والصداقة مع دول القارة وتعزيزها بوصفها تمثّل جزءًا مهمًا من سياسة الصين الخارجية. ففي تعليقه على أهمية الأحداث التي شهدها عام 2006، وتأثيرها في العلاقات الصينية الأفريقية، يُقدّم جيانغ شون ليان مخططًا لتلك الأحداث: فهذا العام يتزامن مع المناسبة الرمزية لليوبيل الذهبي لتأسيس العلاقات بين الصين ومصر (تأسست في عام 1956)، وهي العلاقة التي فتحت أبواب القارة الأفريقية أمام الصين. وطرحت الصين في هذا العام أيضًا وثيقة "سياسة الصين نحو أفريقيا" التي ضمّنتها إقامة العلاقات بين الطرفين على أساس الشراكة الإستراتيجية، وهو أيضًا عام منتدى التعاون الصيني الأفريقي في العاصمة بكين الذي يُعرف أيضًا بمنتدى بكين فقد تمّ افتتاحه في عام 2000، ومثّل نموذجًا للحوار المتعدد الأطراف[5].

تستهلك الصين ما نسبته 30% من نفط أفريقيا بحسب إحصاءات 2010. كما يمكن أن تُصبح أفريقيا مركز العالم الجديد على المستويات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية

وتُساعد الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السياسية وتحديد المواقع الجغرافية - بوصفها نماذج للعلوم الاجتماعية - إضافة إلى الدراسات الجيوسياسية ومتغيرات العلاقات على المستوى الدولي في القرن الحادي والعشرين والتحولات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي، في تشكيل إطار موضوعي ومنهجي للدراسة؛ فأفريقيا تُمثّل خزانًا كبيرًا للمواد الخام (النفط والغاز)، بحيث تستهلك الصين ما نسبته 30% من نفط أفريقيا بحسب إحصاءات 2010. كما يمكن أن تُصبح أفريقيا مركز العالم الجديد على المستويات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية[6]. فالصين تبحث عن تأثير شامل لقوّتها انطلاقًا من أنّ مدى تأثير الدول لا يقتصر على محيطها الإقليمي فقط، بل يشمل الخارجي أيضًا.

ويعدّ مصطلح الإستراتيجية من المصطلحات القديمة المستمدة من الكلمة الإغريقية Strategos. ومعناه فنّ التخطيط للعمليات العسكرية قبل نشوب الحرب، وفن إدارة العمليات العسكرية بعد نشوبها. وقد شهد هذا المصطلح تطورًا كبيرًا؛ بحيث أصبح يُقصد به "التخطيط المستقبلي الراشد الذي يهدف إلى تحقيق غايات عليا وفق وسائل وأدوات إجرائية وعملية محددة"[7]. ويهدف هذا البحث إلى دراسة إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا وتحليلها، استنادًا إلى أنّ أهداف الإستراتيجية هي سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية ودبلوماسية ونفسية، تسعى الإستراتيجية إلى تحقيقها. ولتحقيق أهدافها تستعمل الإستراتيجية وسائل وإجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية لا سيما مع التطور الكبير الذي شهده مفهوم الإستراتيجية، بحيث أصبح الحديث عن الإستراتيجية هو الحديث نفسه عن إستراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية.

وتهدف هذه الدراسة أيضًا إلى مواكبة الإستراتيجية الصينية في أفريقيا وتأثيراتها ومدى استجابة الدول الأفريقية وتعاملها مع هذه السياسة، في الوقت الذي يحتدم فيه الجدل حول تحديد شكل دور الصين، وطبيعة الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، إضافةً إلى تحديد الخيارات الإستراتيجية المطروحة أمام سياسة الصين الشعبية، وعلاقاتها مع الدول المتعددة التي تُمثّل القارة السمراء. ومن الأهداف التي تسعى لها الدراسة تشكيل قاعدة بيانات وبوصلة سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المهتمين بالعلاقات الصينية – الأفريقية أم بالنسبة إلى القائمين على السياسات العربية، للاستفادة من التجربة الصينية في تحقيق المصالح.

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي أهداف الإستراتيجية الصينية نحو أفريقيا ودوافعها وتوجهاتها الأساسية؟ وما هي الوسائل والسبل التي تتبعها القيادة الصينية في تطوير الوجود الصيني في القارة الأفريقية وتعزيزه؟ وما هي حقيقة الموقف الأميركي من إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا؟ وما هي آفاق إستراتيجية الصين ومستقبلها وتأثيراتها في المشهد الأفريقي سلبيًا وإيجابيًا؟

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في تحوّل العلاقات الصينية – الأفريقية إلى علاقات مؤسساتية منظمة ومبنية على توجهات وإستراتيجيات واضحة ومدروسة؛ فمنتدى التعاون الصيني الأفريقي أسّس لعلاقات مؤسساتية تحكمها الاجتماعات والقمم والمنتديات الدورية التي سمحت - بصورة واسعة - بمناقشة القضايا المحورية للصين مع الفرقاء الأفارقة وتكوين رؤية واضحة لتطوير إستراتيجية مستقبلية للمصالح المتبادلة التي تربط بينهما.

وللإجابة عن هذه التساؤلات، قسمنا هذا البحث إلى خمسة محاور أساسية تتمثل بمتابعة التوجهات الإستراتيجية للصين نحو القارة الأفريقية، والوسائل التي تستخدمها القيادة الصينية لتحقيق

5 Jiang, pp. 8 - 9.

6 توفيق عبد الصادق، "مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا"، مجلة **سياسات عربية**، العدد 5 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)، ص 105-114.

7 أحمد أبو شوك، "الاستراتيجية العسكرية للإمام المهدي في السودان (1881 – 1885) المرتكزات والمتغيرات"، مجلة **أسطور**، العدد 2 (تموز/ يوليو 2015)، ص 120 - 138.

إستراتيجيتها تلك، إضافةً إلى المظاهر التي اعتمدتها الصين في إستراتيجيتها لتعزيز وجودها الأفريقي، ومحاولة تفسير الموقف الأميركي من الوجود المتنامي للصين في القارة الأفريقية، ثم محاولة تقييم تأثيرات الوجود الصيني في دول القارة الأفريقية، وأخيرًا إلقاء نظرة مستقبلية استشرافية على آفاق إستراتيجية الصين في القارة الغنية بالمواد الأولية.

## توجهات الإستراتيجية الصينية الأفريقية

تقوم سياسة الصين وإستراتيجيتها في علاقاتها مع الدول الأخرى على الاحترام المتبادل، وضرورة اعتراف الدول بسيادة الصين، ووحدة أراضيها في إشارة إلى أمرين أساسيين: يتمثل الأول بالترويج للصعود السلمي للصين وعدم تدخّلها في الشأن السياسي للدول الأخرى، ويتعلق الثاني بالقضية التايوانية ومبدأ الاعتراف بصين واحدة.

ظاهريًا، يبدو التركيز الإستراتيجي للصين في القارة السمراء على الجوانب الاقتصادية، إلا أنّ البحث في الجوانب الأخرى والخطوات التي تعمل الصين على تحقيقها يُظهر جوانب وأهدافًا أكثر وأبعد تعمل الصين على الظفر بها. فالأهداف الإستراتيجية للوجود الصيني في دول القارة المتعددة تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى تحقيق أهداف غير معلنة تتعلق بالجوانب السياسية والدبلوماسية على المستويَين الإقليمي والدولي.

### 1.قضية تايوان

يُشير التقرير الذي أصدره معهد سياسة الأمن والتنمية في ستوكهولم وأعدّه جورج تي يو حول الصين وأفريقيا إلى التوجّه الصيني نحو أفريقيا في السنوات الأولى من القرن الحالي، أو كما يصفه مغامرة السياسة الخارجية الجديدة للصين؛ فالصين لا تسعى سعيًا حثيثًا للبحث عن موارد الطاقة ومصادرها وتأمينها فحسب، بل تسعى إلى السيطرة عليها. فالأولوية الإستراتيجية للصين وسياستها مع الدول الأخرى – الأفريقية منها – تقومان على ضرورة الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي الصينية[8].

كانت تايوان ومازالت حاضرة في علاقات الصين وإستراتيجيتها؛ تاريخيًا، كانت تايوان تحتل المقعد الدائم للصين في الأمم المتحدة منذ عام 1949. وعلى مستوى العلاقات الصينية الأفريقية، نجد أنّ الاعتراف الأفريقي بتايوان استمر حتى عام 1971، وهو العام الذي بدأ فيه تطبيع العلاقات الصينية - الأميركية. فمنذ ذلك التاريخ، تغيّر وجه الصين العالمي؛ إذ إنّ الاعتراف الدولي، الأفريقي منه على وجه الخصوص، انتقل من تايوان الوطنية إلى الصين الشعبية التي أصبحت الممثل الشرعي للصين في الأمم المتحدة، وحظيت باعتراف أغلب الدول الأفريقية. فالدول الاثنتان والعشرون التي كانت تعترف بتايوان قبل عام 1971 انخفض عددها في نهاية العقد الأول من القرن العشرين إلى أربع دول فقط. وهو ما مثّل انتصارًا سياسيًا ودبلوماسيًا لمطالبة الصين الدائمة بضرورة اعتراف كلّ الدول بصين واحدة.

في صراع الصين الإقليمي والدولي حول القضية التايوانية، تعتمد الإستراتيجية الصينية أساسًا على بذل كلّ المساعي التي تساهم في تهميش تايوان سياسيًا ودبلوماسيًا في أيّ مكان وفي كلّ مناسبة. وتعمل الصين جاهدة على استغلال الساحة الأفريقية واستثمارها لتحقيق هذا الهدف. وفي الوقت نفسه، لا تُهمل جهدها في ما يتعلق بسياستها مع تايوان نفسها، بحيث تعمل على تقديم الإغراءات والعروض والتنازلات السياسية والاقتصادية، بهدف إعادة ربطها بالبلد الأم، معتمدةً في ذلك على أهم سياساتها: سياسة النفس الطويل.

> عندما جاءت الصين إلى أفريقيا، كانت تعلم بثقل علاقات تايوان وأهميتها بالنسبة إلى الأفارقة الفقراء، وتعلم أيضًا أنّ هذه القارة ستكون مسرحًا للمواجهة الصينية - الصينية

ويعدّ أحد أبرز التنازلات السياسية التي قدّمتها الصين لتايبيه هو إمكانية التعايش الصيني مع مشاركة تايوان في بعض النشاطات الدولية والإقليمية، شريطة أن تؤيد الأخيرة المفهوم الصيني الذي طرحته لإعادة الوحدة الصينية؛ وهو دولة واحدة ونظامان[9]. لقد استطاعت الصين أن تُهمش الوجود التايواني في أفريقيا من خلال تعزيز وجودها على جميع المستويات، الأمر الذي أدى إلى تحوّل أغلب دول القارة الأفريقية نحو الصين الشعبية، مُغلّبة في ذلك مصالحها الاقتصادية الأهم والأكبر مع الصين على حساب تلك التي تربطها مع تايوان.

8 George T. Yu, "China, Africa, and Globalization: The 'China Alternative'," *Institute for Security and Development Policy* (June 2009), accessed on 26/9/2016, at: http://bit.ly/2edIDZ0

9 اتخذت هذه السياسة زخمًا كبيرًا عندما طرحها الرئيس الصيني جيانغ زيمين في عام 1995.

عندما جاءت الصين إلى أفريقيا، كانت تعلم بثقل علاقات تايوان وأهميتها بالنسبة إلى الأفارقة الفقراء، وتعلم أيضًا أنّ هذه القارة ستكون مسرحًا للمواجهة الصينية - الصينية. فبدأت الصين من خلال ذراعها الاقتصادية، وسلاح المساعدات في تقليص الدور التايواني من جهة[10]، والضغط على الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها من جهة ثانية. صحيح أنّ تلك السياسة كانت موجهة إلى عموم أفريقيا، إلا أنّ تركيزها كان موجهًا أساسًا نحو الدول الأفريقية الأكثر أهمية وفاعلية إقليميًا ودوليًا. ويشير سفير بوركينا فاسو في نيس الفرنسية إلى هذه الحقيقة؛ إذ يوضح أنّ هذه الدول لا تحظى بأهمية كبيرة في مفهوم الحسابات الصينية، ذلك أنّها ليست بلادًا إستراتيجية، وهي في الوقت نفسه لا تمتلك مصادر المعادن الخام التي تهم الصين وتبحث عنها[11].

نجح الضغط الصيني في أفريقيا ضد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع تايوان، وضد إعادتها إلى الأمم المتحدة أيضًا. وانتقل الحشد الأفريقي من الجزيرة التايوانية إلى القارة الصينية. ونجحت إستراتيجية الصين في تهميش دبلوماسية تايوان على الساحة الأفريقية، وفي باقي المناطق في العالم. وتبنّت الدول الأفريقية في النهاية السياسة الواقعية التي فرضت عليها أن تقطع علاقاتها مع تايوان وتعززها مع الصين الشعبية. وانقطعت علاقات جنوب أفريقيا مع تايوان في نهاية عام 1997[12]، وتلاها الكثير من الدول مثل ليبيريا في 2003، والسنغال في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 التي استجابت للضغوط الصينية، وتماشت مع المعطيات الجيوسياسية الجديدة وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان. وبعد انضمام مالاوي إلى قاطرة الدول الأفريقية في بداية عام 2008، لم يتبق من بين الـ 53 دولة أفريقية، سوى أربع دول فقط حافظت على علاقاتها مع تايوان (بوركينا فاسو، وغامبيا، وساو تومي وبرنسيب، ومملكة سوازيلاند)[13].

وتُشير فاليري نيكي إلى أنّ الصين يمكن أن تقوم بالدور الذي كانت تقوم به الصين الوطنية في فترة من الفترات، وعلى نحو أكثر فاعلية بفضل ما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية واستثمارية هائلة من خلال استخدام دبلوماسية الشيكات التي كانت حكرًا لوقت طويل على السلطات التايوانية[14].

## 2.أفريقيا: سلاح صيني لمواجهة الضغوط العالمية في الأمم المتحدة

تمثّل أحد أهم أهداف إستراتيجية الصين الأفريقية بتشكيل أغلبية مناصرة للصين في هيئة الأمم المتحدة، بهدف سدّ الطريق أمام القرارات المناهضة للصين التي يقدّمها الغرب، وبخاصة تلك القرارات التي تخص مجال حقوق الإنسان[15]. وقد عملت الصين على استغلال بعض القضايا الأفريقية لتعزيز وجودها على المسرح الدولي، واستغلت الفراغ الدولي الذي بدأت تعيشه القارة الأفريقية بعد تراجع النفوذ الفرنسي[16] من جهة، وانهيار القطبية الثنائية من جهة ثانية، لتطرح نفسها بديلًا من الغرب بوصفها قوة يمكن لها أن تُمثّل حامية للدول الأفريقية[17]، وهي في الوقت عينه لا تتدخل في القضايا التي لها علاقة بالديمقراطية. إلا أنّ تلك السياسة ليست من دون مقابل؛ فالصين كانت تطلب دعم الأفارقة لسياستها الخارجية، ولمطالبها في تحديد المناطق الاقتصادية البحرية في بحر الصين الجنوبي[18].

ويبقى البعد الأمني[19] العامل الأكثر جوهرية وحيوية في علاقات الصين الأفريقية. إذ لا يتعلق الأمر فقط بعدد الأفارقة في المنظمة، بل بالفاعلية التي تتمتع بها الدول الأفريقية. فمع بداية القرن الحالي، مثّلت قضية التصويت على قضايا حقوق الإنسان في الهيئة الدولية، بخاصة القرارات التي كانت تُقدّمها القوى الغربية ضد الصين، أهم القضايا التي تشغل بال الإدارة الصينية. ولم تقتصر الفاعلية الأمنية لأفريقيا على هذا الموضوع فقط، بل ظهرت حقائق جديدة أكدت أهمية التصويت الأفريقي: كقضية إصلاح الأمم المتحدة، وإمكانية دخول اليابان إلى مجلس الأمن الدولي. وبذلك تكون القارة الأفريقية قد شهدت معركة دبلوماسية حقيقية بين بكين وطوكيو[20].

---

10 François Lafargue, "la Chine, une puissance africaine," *Perspective chinoises*, no. 90 (Juillet-Aout 2005), accessed on 26/9/2016, at: http://perspectiveschinoises.revues.org/900
يمكن الإشارة إلى أنّ أهم مجالات التعاون بين تايوان وأفريقيا تتمثّل بـ: المساعدات التكنولوجية، والزراعية والصحية، وتحسين مصادر المياه، وإنشاء الأبنية الرياضية، إضافةً إلى تقديم المساعدات بهدف معالجة الأمراض المنتشرة في القارة.

11 Marc Aicardi de Saint-Paul, "les relations Taiwan-Afrique: entre continuité et rupture," *Géostratégiques*, no. 25 (2009), pp. 267 - 283.

12 تُعدّ جنوب أفريقيا من الدول الأقوى اقتصاديًا وسياسيًا في القارة الأفريقية، وهي أيضًا الشريك التجاري الأول للصين بتبادل قدره 10 مليارات دولار في عام 2006.

13 Saint-Paul, pp. 267 - 283.
وهي البلاد التي تعدّها الصين ذات تأثير محدود وأقل أهمية على المستوى الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الصين المعروفة ببراغماتيتها المفرطة، لم تسمح للخلاف السياسي أو لاستمرار اعتراف هذه الدول بتايوان بالحفاظ على علاقات تجارية معها وتطويرها.

14 Valérie Niquet, "La stratégie africaine de la Chine," *Politique étrangère*, 2$^{eme}$ trimestre (été 2006), pp. 361-374.

15 Cabestan, p. 377.

16 أصبحت الصين منافسًا جديًا لفرنسا، صاحبة النفوذ التقليدي في أفريقيا في مجال الاستثمارات، ولا سيما في قطاع البناء والتشييد، إذ حصلت على الكثير من المناقصات الكبيرة. Chloé Maurel, *la Chine et le monde constats et enjeux* (Paris: studyrama perspectives, 2008), p. 129.

17 يمكن الحديث في هذا الإطار عن موقف الصين من السودان وقضية النزاع في دارفور في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومعارضتها فرض عقوبات على السودان أو على المسؤولين فيها، وإحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

18 Lafargue.

19 البعد المتعلق بالأمم المتحدة.

20 Lafargue.

بالمقابل، تقدّم بكين لشركائها الأفارقة حزمة دبلوماسية بإمكانيات لا يمكن أن تقدّمها اليابان أو تايوان. وتقوم الصين بدور مزدوج بوصفها من بين الدول النامية (دول الجنوب) وقوة عظمى لها وزنها وقادرة على التأثير في التوجهات الإستراتيجية العالمية الكبرى. وتظهر قضية دارفور في عام 2004 هنا مثالًا جيدًا لإبراز هذه الصفة التي تتمتع بها الصين[21].

وقد أكّد أحد المسؤولين الأميركيين أهمية الدور الأفريقي في دعم السياسة الصينية الأممية؛ ففي وثيقة نشرها موقع ويكيلكس عن مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأفريقية جوني كارسون أثناء لقاءٍ جَمعه بممثلين لشركات نفط في لاغوس العاصمة النيجيرية قوله: "إنّ أحد الأسباب وراء الوجود الصيني على الساحة الأفريقية هو ضمان أصوات الدول الأفريقية في الأمم المتحدة"[22].

ويُقرّ تسانغ باو تسنغ الباحث في معهد غرب آسيا وأفريقيا في أكاديمية العلوم الاجتماعية في بكين بالدور الإيجابي للدول الأفريقية في تعطيل كلّ المشاريع الغربية المقدّمة للأمم المتحدة، والتي تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في الصين، بحيث يقول: "منذ تسعينيات القرن الماضي، قدّم بعض الدول الغربية ما يُسمى 'وضع حقوق الإنسان في الصين' على مدى سبع سنوات متتالية للأمم المتحدة لتتدخل في شؤون الصين الداخلية بذريعة مشكلة حقوق الإنسان، ولم تتمّ إجازة المشروع في أي مرة ويعود الفضل في ذلك إلى دعم الدول النامية، ومنها الدول الأفريقية"[23].

## 3. خلق نظام دولي متعدّد الأقطاب

يمكن النظر إلى سياسة الصين الأفريقية بوصفها جزءًا من إستراتيجية أوسع تهدف إلى تطويق القوى الغربية، بخاصة الولايات المتحدة الأميركية، وتجاوزها أو إضعافها. وهي إستراتيجية تصفها بكين بأنّها معقدة. وهو ما يتطلب فكّ الرموز والمصطلحات غير المواتية للمصالح الصينية. فالحوار بين بلدان الجنوب الذي تنادي به جمهورية الصين الشعبية يشير إلى العالم الثالث، المصطلح الذي كان سائدًا في ستينيات القرن الماضي، وهو حوار أكثر فاعلية يعتمد على النخب الأفريقية. من خلال الرهان على هذا العامل، يمكن للصين القوة الصاعدة أن تحافظ على وضعها بوصفها المتحدث باسم البلدان النامية. إلا أنّ الفعاليات العالمية الأخرى في إطار منظمة التجارة العالمية، تُظهر بخلاف ذلك مصالح متباينة على نطاق واسع. وفي هذا المجال، فإنّ السياسة الأفريقية تتميز بضرورة تأكيد مبدأ احترام مصالح البلدان الأفريقية في مقاومة نموذج الاستعمار التقليدي. وقد أكّد الكتاب الأبيض الصيني حول سياسة الصين الأفريقية الذي نُشر للمرة الأولى في العاصمة الصينية في كانون الثاني/ يناير 2006 أنّ الصين تعمل على إقامة نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية وتطويرها، وهي الشراكة التي تتسم بالمساواة والثقة المتبادلة في مجال السياسة والتعاون، اعتمادًا على عقلية الربح المتبادل على المستوى الاقتصادي[24].

ويشمل هذا الموقف المبادئ العامة للتعايش السلمي الذي تؤكّده بكين، وهو يعني بالنسبة إليها تطوير التبادل بكلّ أشكاله ومضاعفة الزيارات ذات المستوى الرفيع التي تؤكد أهمية أفريقيا، وزيادة المساعدات المقدمة إليها من دون شروط سياسية، مما يساعد في حثّ المجتمع الدولي على زيادة دعمه دور أفريقيا على الساحة الدولية والدفاع عنه[25]. فالحكومات والأنظمة الأفريقية تفضّل نموذج المساعدات المالية والدبلوماسية الصينية؛ لأنّه يعفيها من ثلاث قضايا جوهرية: تتمثل القضية الأولى بأنّ تلك المساعدات غير مشروطة سياسيًا. وتكمن القضية الثانية في أنّها لا ترتبط بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية. وتتمثل القضية الثالثة بعدم مساءلة الحكومات الأفريقية عن طريقة صرف هذه المساعدات المالية أو توظيفها[26].

أمّا الجانب الآخر في مصالح الصين الإستراتيجية فهو أهمية القارة السمراء على رقعة شطرنج التوازنات العالمية مع الولايات المتحدة الأميركية والإقليمية مع كلٍ من اليابان والهند. وهي ورقة تعمل الصين على استغلالها لتحقيق ذلك؛ فأفريقيا تتميز بموقعها الجغرافي الإستراتيجي في جنوب أوروبا وتمتلك ثروات اقتصادية كبيرة ومتنوعة، إضافةً إلى القوة العددية التي تمتلكها في المنظمات العالمية الرسمية. وتُعدّ أفريقيا حقل تجارب للسلاح الصيني غير المسموح به من طرف الغرب من جهة، ومكانًا لاستعراض قوتها العسكرية من جهة ثانية. فالصين أنشأت مصنعًا للسلاح في كلٍ من السودان ومالي وزيمبابوي، وأشرفت على تدريب 1500 جندي أفريقي بين عامَي 2008 و2010، وهو ما مثّل في نظر الزعماء الصينيين هدفًا إستراتيجيًا وعمقًا عسكريًا يهدفان إلى حماية الأمن القومي الصيني[27].

---

21 Niquet, pp. 361 - 374.

22 "ويكيلكس: الأميركيون يراقبون عن كثب الدور الصيني المتنامي في القارة الإفريقية"، بي بي سي عربي، 9 كانون الأول/ ديسمبر 2010، شوهد في 2016/9/26، في: http://bbc.in/2dupkMw

23 تسنغ تسانغ باو، "خمسون عامًا من الصداقة بين الصين وأفريقيا"، **الصين اليوم**، العدد 3 (آذار/ مارس 2004)، ص 6 - 9.

24 "La politique de la Chine à l'égard de l'Afrique," *Ambassade de la République populaire de Chine au Bénin*, 12/1/2006, accessed on 26/9/2016, at: http://bit.ly/2ekUP9A.

25 Niquet, pp. 361 - 374.

26 سمير قط، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة 'قطاع النفط نموذجا'"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف عمر فرحاتي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2007 / 2008، ص 111.

27 عبد الصادق، ص 105 - 114.

## وسائل إستراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا

بهدف تعزيز إستراتيجيتها الأفريقية، اعتمدت السلطات الصينية على عدة وسائل أساسية أبرزها المبادلات التجارية والاستثمارات. وتتكون الصادرات الصينية الرئيسة من السلع الاستهلاكية، كالمنسوجات والملابس والدراجات النارية، وغيرها. وتستورد من أفريقيا النفط الأفريقي أساسًا والمعادن المختلفة التي تحتويها الأرض الأفريقية، إضافةً إلى المنتجات الاستوائية.

### 1.المبادلات التجارية

استغل القادة الصينيون الزيارات المتكررة التي كانوا يقومون بها إلى الأراضي الأفريقية لتأكيد مدى الاهتمام الصيني بالقارة من جهة، وضرورة تعزيز هذه العلاقات المتميزة التي تربط بين الطرفين من جهة أخرى. ففي حين كان العالم مشغولًا بالأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام 2009، كانت القيادة الصينية تؤكد أهمية القارة بالنسبة إليها من خلال زيادة المساعدات الاقتصادية. وبمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي في مصر (الصين، و49 دولة، و20 رئيس دولة)، قدّم رئيس الوزراء الصيني وين جياو باو ورقة تضمنت أسس النهوض بالعلاقات الأفريقية - الصينية. وتركّزت هذه الأسس على: دعم التعاون العلمي والتقني بين الطرفين، وتقديم الصين المساعدات في ما يتعلق بالتمويل، وقيام الصين بفتح أسواقها أمام المنتجات الأفريقية بصورة أوسع وأكبر من قبل، ودعم التعاون في المجالات الزراعية والصحية والطبية والثقافية وتوسيعه، وتنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم، والعمل على إلغاء التعريفات الجمركية تدريجيًا على نسبة كبيرة (95%) من المنتجات الأفريقية الواردة إلى الصين[28].

في سياستها الأفريقية، تنتهج الصين سياسة مساعدات التنمية والاستثمار غير المشروط في القارة على الرغم من الانتقادات الدولية الموجهة لتلك الإستراتيجية. في المقابل، تتيح الأسواق الأفريقية فرصًا كبيرة للشركات الصينية في الوقت الذي تُساهم فيه الأنشطة الصينية في أفريقيا في إنعاش النشاط الاقتصادي في القارة، بخاصة أن ليس هناك أيّ مصالح أجنبية حيوية أخرى في الوقت الراهن[29].

أما بالنسبة إلى التغلغل الاقتصادي الكبير للصين في أفريقيا، فقد ربط أحد المسؤولين في القارة الأفريقية بين النمو المستمر في الصين واستمرارية التطور في أفريقيا؛ ففي مقابلة مع وكالة الصحافة الصينية "**شينخوا**"، عبّر السفير الأوغندي السابق لدى الصين فيليب أدرو[30] عن الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية الأفريقية والاقتصاد الصيني. وأكّد أنّ استمرارية النمو الاقتصادي في القارة السمراء تعتمد على النمو الاقتصادي الذي تشهده الصين الشعبية في إشارةٍ منه إلى التكاملية التي تتميز بها العلاقات الاقتصادية بين الطرفين[31].

تزايدت التجارة البينية بين أفريقيا والصين تزايدًا كبيرًا في الفترة الواقعة بين السنوات 2001 و2006، بحيث ارتفعت الصادرات الأفريقية إلى الصين والواردات منها بمعدل يزيد على 40% و35%، على التوالي، وهي نسبة تجاوزت معدل نمو التجارة العالمية بمقدار 14%.

**الصادرات والواردات الصينية من أفريقيا وإليها (مليار دولار)**

| العام | 2001 | 2005 | 2006 |
|---|---|---|---|
| **الصادرات** | 5 (صادرات + واردات) | 14 | 55 |
| **الواردات** | 5 (صادرات + واردات) | 20 | 55 |

**المصدر:** من إعداد الباحث.

مثّلت الصين ثالث أكبر شريك تجاري لأفريقيا بعد كلٍ من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. وكانت معدلات التبادل التجاري بين الطرفين لمصلحة أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أنّ سعر الصادرات الأفريقية قد تحسّن نسبيًا من 80% إلى 90% في الفترة 2001 - 2006 مقابل الـواردات. وكان ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية والمواد الخام، كما يعود هذا التحسّن في جزء منه إلى الطلب الصيني

28 عبد الكريم صالح المحسن، "العلاقات الصينية – الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب والعولمة البديلة"، **الحوار المتمدن**، العدد 3557 (25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011).

29 Michal Meidan, "La Chine à la conquête des marchés énergétiques mondiaux," *Hérodote*, no. 125 (2$^{eme}$ trimestre 2007), pp. 77 - 94.

30 فيليب أدرو سفير أوغندا في الصين حتى عام 2005. شارك في مشروع بحث عن الصين في أفريقيا أقامته مؤسسة روكفلر الأميركية. ويهدف المشروع إلى تكوين فهمٍ واضح للعلاقات التي تربط بين الصين وأفريقيا وطبيعتها، إضافةً إلى تقييمها من خلال دراسة الإيجابيات والسلبيات التي يمكن أن تنعكس على دول القارة.

31 "الانتقادات للتعاون بين الصين وإفريقيا لتسريع تنمية إفريقية غير عادلة"، صحيفة الشعب اليومية أون لاين، 2010/9/16، شوهد في 2016/9/26، على:
http://bit.ly/2edIlRX

المرتفع على المنتجات الأفريقية. وقد سجّلت أفريقيا في هذه الفترة فائضًا تجاريًا بسيطًا مع الصين الشعبية مقداره مليارًا دولار سنويًا[32].

ويلخص جون رفائيل الاقتصادي في الوكالة الفرنسية للتنمية واقع التجارة التبادلية بين الصين وأفريقيا؛ إذ يشرح أنّ المكانة التي تحتلها أفريقيا في التجارة الخارجية الصينية تزيد بمقدار ضعفين على مكانتها في التجارة العالمية (تمثّل أفريقيا 3% من تجارة الصين الخارجية في عام 2005). ويشير إلى أنّ هذه التبادلات تتميز بالتناقض وعدم التماثل أو التناسق؛ فأفريقيا هي مزوّد وسوق متواضعة للصين، في حين أنّ الصين هي واحدة من أهم شركاء أفريقيا. وتُعدّ أنغولا أكبر مورد أفريقي للصين متقدمة على كلٍ من جنوب أفريقيا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية، في الوقت الذي يمثّل فيه كلٌ من جنوب أفريقيا ونيجيريا والسودان أعلى ثلاث أسواق للصادرات الصينية إلى القارة[33].

## 2.الاستثمارات الصينية

لم يرتبط الطرفان الصيني والأفريقي على اختلاف دوله بأيّ روابط جغرافية وثقافية. إلا أنّ الصين مع ذلك بدأت تهتم بالقارة السمراء انطلاقًا من عام 1955، لتصبح القارة إحدى أهم محطات إستراتيجية الصين بعد قرار دينغ سياو بينغ بالانفتاح الاقتصادي على العالم (في عام 1978)، وبدء الاستثمارات الصينية في الانتشار خارجيًا. فالهدف الأساسي من الإصلاح هو منح الصين المقومات والإمكانيات التي تساعدها على أن تقوم بدور عالمي.

كان الازدياد الكبير للاستثمارات المباشرة الصينية الخارجية والنمو السريع للاقتصاد الداخلي، دافعَيْن مهمَّين للصين حتى تحجز لها مكانًا على المسرح العالمي. ومن هنا بدأت أفريقيا تحتل مكانًا إستراتيجيًا لدى القادة الصينيين كما هي الحال عند الغرب. وقد تزايد حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا من 10 مليارات دولار في عام 2000 إلى 37 مليار دولار في عام 2005. وبفضل المساعدات الاقتصادية والاستثمارات التي ضختّها في أفريقيا، تمكّنت الصين من أن تحجز لها مكانًا مهمًا بين شركاء القارة وتزايدت حصتها من السوق الأفريقية من 8.7% في عام 2003 إلى 11.2% في عام 2004[34].

عملت الصين على عقد اتفاقيات تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار مع أكثر من عشرين دولة أفريقية؛ فالمستثمرون الصينيون كانوا قد وجدوا في عام 2004 في أكثر من تسعة وأربعين بلدًا أفريقيًا بمبلغٍ قُدّر بـــ 1.2 مليار دولار، ما سمح لما يزيد على 800 شركة من أكبر الشركات الصينية بأن توجد أو أن تجد لها موطئ قدم على الأراضي الأفريقية. وتركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسة في المشاريع المشتركة: كالتعدين، والنفط، والزراعة، والتصنيع، والتجارة، والاتصالات، والإلكترونيات، والمنسوجات، والنقل، والبناء، والأشغال العامة. أمّا الدول التي ركّزت فيها الصين استثماراتها، فهي: جنوب أفريقيا، والجزائر، والسودان، ونيجيريا، وزامبيا، وأنغولا[35].

> تركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسة في المشاريع المشتركة: كالتعدين، والنفط، والزراعة، والتصنيع، والتجارة، والاتصالات، والإلكترونيات، والمنسوجات، والنقل، والبناء، والأشغال العامة

إلا أنّ الواقع الأفريقي يعكس المشكلات والعقبات التي يعانيها الاستثمار الأجنبي عامة، والصيني منه على وجه الخصوص. ويُشير المدير السابق للقسم الأفريقي في صندوق النقد الدولي عبد الله بيو من خلال جدول تصنيفي، إلى واقع الاستثمارات في الدول الأفريقية، وإلى أنّ الدول الأفريقية تُعدّ من أصعب مناطق الاستثمار في العالم. فأفضل وجهة أفريقية بحسب الجدول هي موريشيوس في المرتبة 27 عالميًا، وبعدها مباشرة جنوب أفريقيا في المرتبة 35 عالميًا، بينما تحلّ أفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة 136 عالميًا[36].

ويمكن أن نُجمل باختصار الجوانب المميزة للاستثمارات الصينية في أفريقيا كما يلي: يتمثّل الجانب الأول بأنّ مصالح الصين في أفريقيا

32 Wang Jian-Ye & Bio-Tchané Abdoulaye, "Afrique-Chine: des liens comment tirer le meilleur parti de l'engagement économique croissant de la Chine en Afrique," *Finances et Développement* (2008), pp. 44 - 47.

33 Chaponnière Jean-Raphaël Chaponnière, "Les échanges entre la Chine et l'Afrique Situation actuelle, perspectives et sources pour l'analyse," *STATECO*, no. 100 (2006), pp. 149 - 162.

34 Valérie Paome, "L'influence de la Chine en Afrique une alternative au post colonialisme?" *AFRI*, vol. VIII (2007), accessed on 26/9/2016, at: http://bit.ly/2dV7XUI

35 Anthony Yaw Baah & Herbert Jauch, "Investissements chinois en Afrique: conditions de travail et relations professionnelles," *Alternatives sud*, vol. 18 (2011), pp. 63 - 84.

36 Wang, pp. 44 - 47.

تعتمد بالدرجة الأولى على النفط والموارد الطبيعية، بهدف تنمية النمو الكبير الذي تشهده صناعتها وتغذيته. وتؤكد جهة استثماراتها والمعاملات التجارية وطبيعتها ذلك. والجانب الثاني هو الروابط القوية بين أهداف السياسة الخارجية للحكومة الصينية والاستثمارات الصينية في أفريقيا؛ فالشركات التي تستثمر في القارة تعكس إلى حدٍ كبير مصالح الدولة الصينية؛ وهذه الشركات على عكس الشركات الغربية، فهي إما عامة أو أنّها تعتمد في جزء كبير من تمويلها على الحكومة الصينية. ويتمثّل الجانب الثالث للاستثمارات الصينية في أفريقيا بالوجود البشري المتزايد للصينيين، بحيث تقوم الشركات الصينية بتجنيد العمال الصينيين في شركاتها العاملة في القارة الأفريقية. أمّا الجانب الرابع الذي تتميز به الاستثمارات الصينية فيكمن في كيفية استخدام الاستثمارات الصينية للعمالة الأفريقية؛ فالشركات الصينية لا تراعي أبسط الحقوق العمالية المتمثلة بعقود العمل المجحفة وانخفاض الأجور وأوضاع العمل السيئة[37].

## أشكال الوجود الإستراتيجي الصيني في أفريقيا

إضافةً إلى الوسائل التي ذكرناها سابقًا والتي استخدمتها - بحيث بدت فعّالة إلى حدٍ كبير - بهدف تعزيز وجودها في أفريقيا، عملت الإستراتيجية الصينية أيضًا على تعزيز هذا الوجود من خلال فرض أشكال ومظاهر متعددة تمثّلت بفرض النموذج الصيني من التنمية، وتنمية وجودها الديموغرافي وتقويته في العديد من الدول الأفريقية. وفيما يلي، سنحاول أن نقدّم معلومات وأفكارًا تتعلق بمظاهر إستراتيجية الصين في القارة السمراء.

### 1.فرض النموذج الصيني: الوجه الآخر للقوة الناعمة الصينية

يرتكز النموذج الصيني الحقيقي على عدد من العناصر الأساسية، كما يلي: الاستثمارات والتمويل وعدم التدخّل في الشأن السياسي والبراغماتية العالية المستوى. وهو النموذج الذي تحاول الصين فرضه في مقابل نماذج أخرى تقليدية غربية ويابانية في التعاون ومساعدة البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية، وهي نماذج وتقاليد مغروسة في القارة السمراء منذ فترات زمنية أسبق من الوجود الصيني. ويتيح النموذج الصيني الخاص في التنمية لجمهورية الصين الشعبية أن تحتل مكانًا في المقدمة على الأرض الأفريقية، وهو النموذج الذي يعتمد على الفصل بين التنمية الاقتصادية والإصلاحات السياسية في إستراتيجية عدم الاهتمام بطبيعة الأنظمة الاستبدادية. ويظهر رفض التدخّل المباشر والنمو السلمي كأنّه شكل جديد من الاستعمار. وقد أثارت الكفاءة والفاعلية الصينية غيرة بعض النخب الأفريقية؛ فبكين تجهد للاستفادة من الافتقار إلى إرادة التحضر ثم الدخول في عصر الحضارة، أي الحضارة الصينية بدلًا من الهمجية، وهو جوهر لا يمكن تصوّره[38].

فوصف الصين على أنّها قوة استعمارية جديدة تستعمل وسائلها الخاصة بهدف فرض هيمنتها على القارة الأفريقية هو مفهوم غربي أو مفهوم المتوجسين من القوة الصينية، وهو شكل من أشكال القوة الناعمة[39]، إن لم يكن القوة الناعمة نفسها التي تستخدمها الصين وتوظّفها ببراعة في أماكن كثيرة من العالم لتحقيق أهدافها الخاصة في أفريقيا، والتي يعبّر عنها المسؤولون الصينيون بالصعود السلمي أو التنمية السلمية للصين. وقد عملت الصين على الردّ على ذلك باستخدام التاريخ الذي يشير إلى عدم وجود تاريخ استعماري للصين في أيّ مكان في العالم بخاصة في أفريقيا ولن يكون لها ذلك، وهو ما منح الصين إيجابية القبول من الآخر وعدم التوجس منها.

ويُعدّ منتدى التعاون الصيني - الأفريقي أداة دبلوماسية وآلية استشارية فعالة تجمع بين الصين و49 دولة أفريقية، فضلًا عن عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، وممثلي القطاع الخاص. ويهدف المنتدى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الطرفين، الأمر الذي يسمح للصين بتجذير صورتها بوصفها أكبر دولة في دول الجنوب النامية[40].

إنّ الإستراتيجية الصينية في أفريقيا معقّدة؛ إذ للصين إستراتيجيات وليس إستراتيجية واحدة؛ فهي تضمّ فاعلين مختلفين وتجنّد العديد من الوسائل، وذلك تبعًا للأهداف الموضوعة. فإستراتيجية مجموعة أو حزمة الصفقات: مشاريع البنية التحتية مقابل الحصول على الموارد الطبيعية كما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا، ليست سوى جانب من جوانب تلك الإستراتيجية. ويعمل قسم المساعدات الخارجية في وزارة التجارة ووزارة الشؤون الخارجية على تقديم المساعدات المالية والقروض من دون فائدة، واعتماد الميزانية على المساعدات الخارجية للصين يخفي وراءه هدفًا دبلوماسيًا. وهذه الأدوات، إضافةً إلى تمويل العديد من المشاريع الإنشائية المدهشة، مثل مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، والخدمات

37 Yaw Baah, pp. 63 - 84.

38 Niquet, pp. 361 - 374.

39 تُعرف القوة الناعمة على أنّها القدرة على تحقيق الأهداف، والحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية وليس الإرغام. وقد روّج جوزيف ناي عالم السياسة الأميركي والبرفسور في جامعة هارفارد الأميركية لهذا المفهوم نقيضًا للقوة الصلبة التي استخدمتها الولايات المتحدة، لا سيما في عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن.

40 Maurel, p. 130.

الصحية والاجتماعية، من الوسائل التي تستخدمها القوة الناعمة. فالبنوك الحكومية (بما في ذلك بنك الاستيراد والتصدير) تشارك من خلال القروض الميسرة التي تدعمها الدولة، ولكن أيضًا دعم الشركات الصينية للحصول على عقود البناء؛ فعلى سبيل المثال، كانت البنوك تتيح ائتمانات التصدير منذ عام 1998 للشركات الصينية. ومنذ عام 2000 أخذت تؤمّن قروضًا بأسعار تفضيلية أو من دونها للدول الأفريقية، وذلك اعتمادًا على مستوى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها[41].

وتقدّم الصين العروض أيضًا في ما يتعلق بالتبادل المدرسي ومساعدة الطلاب الأفارقة وتأهيلهم، بحيث يتزايد هذا العدد، ولا سيما الأطباء منهم[42].

ومما لا شك فيه أنّ الترويج للأعمال الاستثمارية والتجارية الصينية، وإقامة الصين العديد من مراكز الترويج على الأرض الأفريقية، وتشجيع رجال الأعمال الصينيين على القدوم للعمل والاستثمار في البلاد الأفريقية إضافةً إلى وجود عدد كبير من المواطنين الصينيين يعيش على الأراضي الأفريقية المتنوعة (130000 مواطن صيني في عام 2005)، أسهم كلّ ذلك في فرض النموذج الصيني.

إنّ نجاح النموذج الصيني في التطور والمناطق الاقتصادية الخاصة يُعدّ بمنزلة عامل جذب له في البلدان النامية، حيث يتمّ تطبيق القوة الناعمة الصينية. فالبرنامج الذي يتضمن تقديم مساعدات حكومية مع نقل النموذج الناجح للتنمية الصينية يمكن أن يُعدّ عن قصد وسيلة من وسائل القوة الناعمة. إذ تمثّل المناطق الاقتصادية الخاصة في نظر السلطات الصينية أداة اقتصادية وسياسية في الوقت نفسه. ويلخص هي وين بينغ مدير معهد الدراسات الأفريقية في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية الموقف الرسمي الصيني من نموذجها في التنمية: لم تحاول الصين إطلاقًا فرض نموذجها الخاص أو بيعه؛ فلا يمكن لأيّ بلد أفريقي أن يقلّده، إلا أنّ الصين تُعدّ مرجعًا أو مثالًا، ففي الوقت الذي تؤكّد فيه السلطات الصينية مبادئ التنمية والتطور السلمي وعدم التدخل، فإنّها لا تسعى إلى فرض نموذجها ولكن تعمل على نشره من خلال عرض نموذج بديل للتطور الغربي؛ فالنموذج الصيني كان له أصداء انعكست في نجاح اقتصاد البلد. وتمّ نشر هذا النموذج في أفريقيا من خلال عدة جوانب؛ الوسائل الثقافية والتربوية أو الإعلامية التي تستحق الذكر. ففي البداية، إذا كانت المساعدات الاقتصادية تُمثّل عنصر قوة اقتصادية أي قوة صلبة بحسب تعبير جوزيف ناي، فإنّها مع ذلك أسهمت في تحسين صورة المانح أي قوّته الناعمة في النهاية[43].

ويُشير ميريدن فارال إلى أنّ المساعدات الصينية يمكن أن يُنظر لها على أنّها أداة من أدوات القوة الناعمة إذا ما أسهمت في تصدير القيم والأفكار والنماذج الصينية، وإذا أفضت إلى شكل من خضوع المتلقي للإرادة الصينية. فالمساعدة الصينية لأفريقيا تعدّ في حالات متعددة وسيلة تأثير غير مباشرة من خلال مساهمتها في إرسال صورة إيجابية في البلاد المتلقية. وبناء على المساعدات الصينية فإنّ نحو 86% من الكينيين و76% من النيجيريين ينظرون إلى الصين نظرة إيجابية[44].

وتواجه القوة الناعمة الصينية في أفريقيا اليوم مصاعب وتحديات حقيقية على رأسها التأثير الغربي الذي لا يزال يتمتع بهيمنة واسعة في أفريقيا، لا سيما من خلال وسائل الإعلام وأسلوب الحياة المنتشر في المدن الأفريقية والقنوات الإعلامية مثل **بي بي سي** *BBC*[45]. في المقابل، فإنّ العوامل الفاعلة الصينية على الساحة الأفريقية مثل المعاهد الكونفوشيوسية التي يُنظر لها على أنّها مراكز ثقافية ولغوية منتشرة في العالم[46] والإعلام تواجه مصاعب حقيقية؛ بسبب علاقاتها مع السلطات الصينية في بكين. فتجربة المناطق الاقتصادية الصينية الخاصة لم تكلل بالنجاح بعد[47].

يزداد تأثير الوجود الصيني على الساحة العالمية بوضوح في أفريقيا وأميركا اللاتينية. قام مركز "بو غلوبال بروجكت اتيتودز" Pew Global Project Attitudes بدراسة عنوانها "الشعور بتأثير الصين والولايات المتحدة في جميع أنحاء أفريقيا" هدفت إلى تقييم نفوذ كلٍ من الصين والولايات المتحدة الأميركية في أفريقيا، ووجدت أنّ الأغلبية في معظم البلدان الأفريقية تقول: إنّ الصين تمارس قدرًا لا بأس به من التأثير في بلدانهم. إضافةً إلى ذلك، فإنّ أكثر الناس في هذه الدول ينظر إلى نفوذ الصين نظرة إيجابية أكثر من نفوذ الولايات المتحدة. ومن بين البلدان الأفريقية العشرة[48] الواقعة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية التي شملتها الدراسة، تقول ثمانية بلدان منها إنّ الصين والولايات المتحدة لديهما قدر كبير من التأثير والنفوذ في الطريقة التي تسير بها الأمور في بلدانهم؛

41 David Bénazéraf, "Chine-Afrique: un nouveau modèle de coopération," *sciences humaines*, no. 233 (janvier 2012).

42 Paome.

43 David Bénazéraf, "soft power chinois en Afrique renforcer les intérêts de la Chine au nom de l'amitié sino-africaine," *Asia versions* 71 (septembre 2014).

44 Ibid.

45 Ibid.

46 Cabestan Jean-Pierre, "la politique étrangère chinois: une Chine sans ennemis n'est pas forcément une Chine rassurante," *Hérodote*, no. 125, 2eme trimestre (Décembre, 2007), p. 16.

47 Bénazéraf.

48 الدول التي شملتها الدراسة هي: إثيوبيا، ومالي، وساحل العاج، وكينيا، والسنغال، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وغانا، وتنزانيا، وأوغندا.

فالإثيوبيون - على وجه الخصوص- يجدون أنّ للبلدين تأثيرًا في بلادهم: 85% من الذين شملتهم الدراسة يقولون إنّ الصين لديها قدرٌ كبير من النفوذ، في حين أنّ 88% منهم يقولون القول نفسه عن الولايات المتحدة. وفي مالي وساحل العاج والسنغال يظهر بصورة ملحوظة تفوّق النفوذ الصيني على الأميركي. وتبرز أوغندا الدولة الأفريقية الوحيدة التي لا ترى الأغلبية فيها أنّ الصين تمارس نفوذًا محليًا فيها، في حين أنّ وجهة نظر نحو ثلثي الأوغنديين (67%) ترى الولايات المتحدة الأميركية مؤثرة إلى حدٍ ما[49].

"من رموز الحمّى الصينية الجديدة وجود أعداد كبيرة من الصينيين في البلاد الأفريقية؛ فعلى الرغم من أنّ العلاقات الصينية مع القارة السمراء ليست جديدة، فالوجود الصيني الديموغرافي كثيف"

وتشير إحصائية أخرى لمركز البحوث "بيو غلوبال" بعنوان "نفوذ الصين أكثر إيجابية من نفوذ أميركا" إلى تفوّق التأثير الصيني على الأميركي في القارة الأفريقية، ووصفته بأنّه أكثر إيجابية. وقد راوحت الفروقات في نسبة التفوق بين كلٍ من الولايات المتحدة والصين لفائدة الأخيرة إلى ما بين 10% (ساحل العاج، وأوغندا) و42% (تنزانيا). بينما يتراجع التأثير الصيني أمام مثيله الأميركي في كلٍ من نيجيريا إلى 63% مقابل 64% لفائدة أميركا ما مثّل فرقًا نسبته 1%، وغانا 59% لفائدة الصين و64% لفائدة أميركا (الفرق 5%)، بينما بلغت النسبة الأكبر التي نظرت إلى النفوذ الأميركي بإيجابية أكثر من النفوذ الصيني مع الأوغنديين؛ 59% لفائدة الولايات المتحدة و47% لفائدة الصين، والفرق هو 12%[50].

## 2.الوجود الديموغرافي

من رموز الحمّى الصينية الجديدة وجود أعداد كبيرة من الصينيين في البلاد الأفريقية؛ فعلى الرغم من أنّ العلاقات الصينية مع القارة السمراء ليست جديدة، فالوجود الصيني الديموغرافي كثيف؛ إذ نجد أكثر من 130,000 صيني في أفريقيا، ولا سيما في زيمبابوي ونيجيريا وأنغولا وجمهورية غينيا. ولخدمة هذا التحرك والانتقال البشري الكبير تمّ إنشاء الروابط الجوية المباشرة بين بعض الدول الأفريقية (أنغولا، وزيمبابوي) من جهة، والصين من جهة ثانية. وقد ساهمت الزيارات المتكررة التي يقوم بها الزعماء الصينيون على أعلى المستويات في تشجيع هذه الظاهرة والدفع بها؛ كالزيارات التي قام بها الرئيس الصيني هو جينتاو للقارة الأفريقية[51].

ويعمل المستثمرون الصينيون على توظيف العمالة الصينية في أفريقيا، ما يعزز الوجود الديموغرافي فيها. ففي غانا، عملت مجموعة شنغهاي للبناء المسؤولة عن بناء ملعب سيكوندي تاكورادي على توظيف 130 موظفًا صينيًا لكلّ 230 عاملًا أفريقيًا. ويمكن التأكيد أنّ عدد الصينيين الذين يعيشون في غانا قد ارتفع من 500 شخص في عام 2001 إلى 6000 في عام 2004. أما في أنغولا، فيقدّر عدد العمال الصينيين العاملين في مشاريع مختلفة على طول البلاد بـ 25000 عامل. ولا يختلف الوضع كثيرًا في كلٍ من ناميبيا وسيراليون والسودان وبعض الدول الأفريقية الأخرى. ويُقلق هذا الواقع الأفارقة كثيرًا؛ ذلك أنّهم ينظرون إلى الاستثمارات الصينية على أنّها مجال لخلق فرص عمل لهم. وبناء عليه، فإنّ هذا الوجود الكبير للعمالة الصينية يمكن أن يوظف أو أن يفسَر على نحو خاطئ[52].

ويترك الوجود السكاني الصيني أثره في كلّ مكان يوجد فيه؛ ففي الجزائر على سبيل المثال، يزداد الوجود الصيني مع ظهور البوادر الأولى للمدينة الصينية، بحيث بدأت الجزائر تشهد انتشار السلع الصينية والمطاعم والسلع التي تُباع بأسعار منخفضة. ومع أنّ ظاهرة المدن الأجنبية في البلاد العربية ظاهرة حديثة وغير معروفة، فقد بدأت تشهد حضورًا مكثفًا ربما يؤدي في النهاية إلى انتشار هذه الظاهرة انتشارًا واضحًا للعيان.

ويترك الوجود والنشاط الصينيان تأثيرهما في كلّ مكان يوجد فيه العرق الصيني الأصفر، بحيث يؤديان إلى تغيير سريع في معالم هذا المكان وشكله. وتصف صحيفة **الحياة** اللندنية شارع حسيبة بن بوعلي في وسط العاصمة الجزائرية كأنه أحد شوارع بكين، إذ أصاب التغيير ملامحه ونمطه تدريجيًا خلال السنوات القليلة السابقة. فالمتاجر الصينية تحتوي على كلّ شيء تقريبًا وهو جاهز للبيع. أما ملكية هذه المتاجر والمحالّ، فتعود للصينيين الذين وفدوا إلى الجزائر مع شركات البناء في مطلع القرن الحالي التي نفّذت العديد من المشاريع السكنية، منها 100 ألف

49 "Rising Environmental Concern in 47-Nation Survey," *The Pew Global Project Attitudes* (June 27, 2007), p. 44, accessed on 26/9/2016, at: http://www.pewglobal.org/files/pdf/256.pdf.

50 Ibid., p. 45.

51 Niquet, pp. 361 - 374.

52 Yaw Baah, pp. 63 - 84.

منزل، قبل أن يتحولوا للعمل في الميدان التجاري. إضافةً إلى وجود أحياء يُطلق عليها أحياء "الشنوة"، وهي كلمة فرنسية تعني الصينيين[53].

## موقف الإدارة الأميركية من إستراتيجية الصين في القارة الأفريقية

مثّلت أفريقيا على مدار عقود طويلة ولا سيما خلال الفترة الاستعمارية مصدرًا للمواد الأولية ولخدمة البلاد الغربية، في الوقت الذي مثّلت فيه الشعوب الأفريقية مصادر استهلاك مهمة للمنتجات الغربية.

ينقسم الخبراء في واشنطن بشأن وجود الصين وإستراتيجيتها ودورها المتنامي في القارة الأفريقية إلى قسمين: يضم القسم الأول أولئك الذين يطلق عليهم اسم "معانقو الباندا" embrasseurs de panda الذين لا يعتقدون بأنّ الصين يمكن أن تمثّل تهديدًا للولايات المتحدة الأميركية أو خطرًا يهدد مصالحها. أما القسم الثاني فهو قسم "مهاجمو التنين" pourfendeurs de dragon الذين ينظرون إلى الصين على أنّها الخطر الأول الذي يتهدد بلادهم، وهم بذلك ينبئون بحرب عالمية ثالثة[54].

وتُبرز وثيقة نشرها موقع ويكيلكس حقيقة الموقف الأميركي من الدور الصيني المتنامي على الساحة الأفريقية؛ فالبرقيات الأميركية الدبلوماسية السرية التي كشفها هذا الموقع، أظهرت المراقبة الدائمة والشديدة التي تقوم بها الإدارة الأميركية للدور الصيني السياسي والاقتصادي المتنامي في أفريقيا. إذ يقول مسؤول في السفارة الأميركية في نيجيريا في برقية وجّهها: "إنّ الصين تتصرف بعدوانية وخبث في أفريقيا". لكن، أشار هذا المسؤول إلى أنّ الأميركيين مع ذلك لا ينظرون إلى الصين بوصفها تمثّل تهديدًا عسكريًا أو أمنيًا أو استخباراتيًا. وهو الأمر الذي أكده مساعد وزير الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية جوني كارسون الذي قال إنّه على الرغم من المنافسة الاقتصادية الصينية، فإنّ الإدارة الأميركية لا تنظر إلى الصين على أنها تمثّل تهديدًا أمنيًا أو عسكريًا، إلا أنّه مع ذلك أكد وجود خطوط حمراء لا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة الأميركية للصين بتخطّيها. ويؤكد هذا المسؤول أنّ النشاطات التي تنظر لها على أنّها مصادر تهديد لا تكمن في المجالات الاقتصادية، بل في النشاطات العسكرية والاستخباراتية[55].

> "تسعى الولايات المتحدة إلى إغواء أفريقيا، وتوجيه قوانينها نحو دراسة النمو في أفريقيا والاهتمام به بما سمح منذ عام 2000 لأربع وأربعين دولة أفريقية بالوصول إلى سوق الولايات المتحدة"

إلا أنّ القضية التي تُمثّل محط تساؤل العالم واهتمامه هي صعود الصين، ورغبة الولايات المتحدة الأميركية في الحفاظ على مكانتها الدولية زعيمةً للنظام العالمي. فالجهد الذي يبذله الطرفان يتركز أساسًا على تأمين حاجتهما من موارد الطاقة التي قد تقود في السنوات المقبلة أو العقود التالية إلى مواجهة مباشرة بين القوتين الكبيرتين. فهذه المسألة بالنسبة إلى الخبراء محصورة في مجال التكهنات والتوقعات، ومرتبطة بـ "إذا" و"متى"، مع أنّهم يؤكدون أنّ القارة الأفريقية هي المجال المرشح لأن يكون ساحة لهذه المواجهة[56]، هذا إذا لم تظهر قوى أخرى بنماذج اقتصادية وتطورية تنافس القوى الصاعدة وتفرض نفسها على ساحة الصراع. وهذه القوى المرشحة موجودة سواء في آسيا أو أميركا اللاتينية.

وتسعى الولايات المتحدة إلى إغواء أفريقيا، وتوجيه قوانينها نحو دراسة النمو في أفريقيا والاهتمام به بما سمح منذ عام 2000 لأربع وأربعين دولة أفريقية بالوصول إلى سوق الولايات المتحدة، وهي تتمتع بامتيازات الإعفاء من الرسوم الجمركية حتى عام 2015[57].

## نظرة تقييمية لإستراتيجية الصين في القارة الأفريقية وتأثيراتها

منذ أن بدأت الصين في انتهاج سياسة الإصلاح، آمنت الإستراتيجية التي تبنتها القيادة الصينية بضرورة البحث عن كلّ ما يمكن أن يمثّل خدمة للاقتصاد الصيني في الداخل، ومصالح الصين على المستوى الخارجي؛ بتأمين مصادر الطاقة والمواد الأوليّة اللازمة للاقتصاد

53 يمكن الاطلاع على النص الكامل للمقالة بالعودة إلى: "الجزائر، تململ متزايد من العمالة الصينية"، **الحياة**، 2009/8/5، شوهد في 2016/9/26، على: http://bit.ly/2drI9iz

54 Michel Serge & Beuret Michel, *La Chine Afrique, Pékin à la conquête du continent noir* (Paris: Hachette, 2009), p. 285.

55 "ويكيلكس: الأميركيون يراقبون".

56 Michel, pp. 283 - 284.

57 Maurel, p. 135.

الصيني الناهض، إضافةً إلى ضرورة الحصول على التكنولوجيا العالية، والاستثمارات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الصيني.

وتسعى الصين لتأمين جزء من احتياجاتها من النفط من الأسواق العالمية، والتي وصلت إلى 327 مليون طن في عام 2005 ما يُمثّل نسبة 8.5% من الاستهلاك العالمي. فقد تمّ التخلي عن الأحلام الماوية في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبدأت بكين تخضع للواقع الجديد في الاعتماد على الموارد النفطية التي ترد من الخارج: 40% من الشرق الأوسط، و21% من أفريقيا[58].

وبصورة عامة، لا يمكن إنكار التأثير الكبير الذي تركه الوجود الصيني في أفريقيا. ويمكن القول إنّ هذا التأثير تجلّى في جانبين أحدهما إيجابي والآخر سلبي: فعلى الجانب الإيجابي، أسهم النمو المذهل الذي عاشته الصين في ارتفاع الطلب العالمي على المواد الخام الضرورية للصناعة التي تحتويها الأراضي الأفريقية، وارتفاع أسعارها ما انعكس إيجابيًا على الدخل القومي والفردي للدول الأفريقية، وأسهم في تحسين البنى التحتية للدول الأفريقية من جهة، وتحسين مستوى معيشة الشعوب الأفريقية من جهة أخرى. وانعكس التأثير السلبي في المعاناة التي عاشتها الشركات الوطنية المتمثلة بمنافسة مثيلاتها الصينية بسبب تراجع الدول الأفريقية عن حماية الصناعات المحلية، واتفاقيات الحماية الجمركية التي خفضت الرسوم الجمركية. وقد مثّلت أسواق الشركات الأفريقية المحلية والمواد المصدرة، بخاصة الغزل والنسيج، المجال الذي تجلّت فيه هذه المنافسة.

وتمثّل أحد أبرز المظاهر الإيجابية للوجود الصيني في أفريقيا، بسرعة الصين في تلبية احتياجات القارة من الخدمات العامة والبنية التحتية (الطرقات، والمباني، والجسور، والمدارس، والمستشفيات، والجامعات، والاتصالات)، إضافةً إلى سرعة توزيع الخدمات التي تميزت بها الشركات الصينية العاملة على الأرض الأفريقية، الأمر الذي ولّد رغبة متزايدة لدى الأفارقة في التعامل مع تلك الشركات[59].

إلا أنّ التركيز غالبًا ما يكون على الجوانب السلبية أكثر منه على الإيجابية؛ فمنظمة "وتنيس العالمية غير الحكومية" ORG Global Witness كشفت أنّ جزءًا من مليارَي دولار منحتهما الصين لأنغولا تمّ تحويله للدعاية الحكومية للانتخابات العامة لعام 2006، وقد أثّرت هذه القضية في صورة الصين في أفريقيا والعالم، وكان لها تداعيات سلبية[60].

ويُنظر إلى الصين، ولا سيما لدى الغرب على أنّها قوة استعمارية جديدة في أفريقيا، وهي مصدر قلق لها؛ فالصين وفقًا لهذه الرؤية تمثّل عائقًا أمام الأمن والسلام في القارة الأفريقية، وتُمثّل في الوقت نفسه داعمًا للأنظمة الاستبدادية ذات الصيت السيء في مجال حقوق الإنسان. كما تُتهم السلطات الصينية بالانتهازية في استغلال فساد الحكومات، وعدم كفاءتها لتحقيق مكاسبها التجارية. ومن الناحية البيئية، الصين متهمة بأنّها ملوّث حقيقي وكبير للبيئة؛ لعدم احترامها معايير الحفاظ على البيئة وقوانينه[61].

ومن السلبيات التي ترافقت مع الوجود الصيني في أفريقيا التصرفات السلبية لرجال الأعمال الصينيين؛ ففي هذا الشأن، وفي مقابلة مع صحيفة **الرياض** السعودية، يُشير الدكتور ستيفن تشان أستاذ الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن إلى أنّ عددًا من رجال الأعمال الصينيين يتصرف بطريقة عنصرية شديدة، ما يولّد عند عدد من المواطنين الأفارقة العاديين الشعور بالاستلاب والحنق من الحضور الصيني. ما يؤكد ضرورة أن تأخذ الحكومة الصينية على عاتقها توعية رجال الأعمال الصينيين على نحو أفضل، وتنصحهم بضرورة تجنّب التعامل بغطرسة وعجرفة[62].

ولا تكترث الصين كثيرًا للانتقادات التي تواجهها في أفريقيا في ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان التي يمكن أن تؤثّر في واقع استثماراتها في القارة الأفريقية. وقد عبّرت هي وينغ بين، مديرة قسم الدراسات الأفريقية في الأكاديمية الصينية للدراسات الاجتماعية في بكين، عن موقف بلادها من هذه القضية، فقالت: "نحن في الصين لا نؤمن بأنّ حقوق الإنسان يجب أن تسمو على السيادة ... لنا رأينا المختلف في هذا الأمر وتشاطرنا الدول الأفريقية هذا[63]". ومع ذلك، فإنّ الانتقاد الأساسي يوجّه للدعم الصيني للأنظمة القمعية، فالاستثمار الصيني من خلال هذه الطريقة يمكن أن يقوّض الأنظمة الديمقراطية في القارة. ولعلّ المثال الأبرز في ذلك هو السودان وزيمبابوي، إضافةً إلى تجارة الأسلحة بين نيجيريا والصين التي أثارت الكثير من الجدل[64].

58 Meidan, pp. 77 - 94.

59 مهاري مارو، **العلاقات الصينية الإفريقية: الديمقراطية والتوزيع**، ترجمة يعقوب بن أبو مدين، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، 30 نيسان/ أبريل 2013، شوهد في 2016/10/17، في:

http://bit.ly/2dHQKfO

60 Maurel, p. 134.

61 مارو.

62 "الوجود الصيني في إفريقيا: استثمار بتهمة استعمار"، **الرياض**، العدد 15698 (15 حزيران/ يونيو 2001).

63 أيان تايلور، "دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا"، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 63 (2007)؛ عبد الصادق.

64 Yaw Baah, pp. 63 - 84.

ومما لا شك فيه أنّ التزايد في وجود العمالة الصينية سيعطي نتائج عكسية سلبية اجتماعية وثقافية من خلال المواجهة مع مكونات المجتمع الأفريقي؛ فوجود العمالة الصينية بكثافة أدى إلى مزاحمة العمالة الأفريقية حتى في أبسط الأعمال. وقد عكست وسائل الإعلام الجزائرية التذمر والانزعاج من الغزو العمالي الصيني الذي أجبر بدوره الحكومة الجزائرية على اتخاذ إجراءات؛ منها إعداد قانون لتنظيم العمالة الصينية ومنعها من العمل خارج الإطار الذي جاءت من أجله[65].

بدأت العمالة الصينية تُمثّل ضغطًا على القاعدة العمالية؛ ففي الجزائر التي تُعاني مشاكل كبيرة على مستوى البطالة (من بين كلّ عشرة شبان جزائريين، يوجد سبعة يعانون البطالة)، والتي تُمثّل ثالث أكبر اقتصاد في أفريقيا، يُقبل العمال الصينيون على العمل بأجور أقل من تلك التي يتقاضاها الجزائريون؛ ما يؤدي إلى تفاقم وضع فرص العمل السيء أساسًا. وتعكس الاشتباكات التي اندلعت بين مجموعة من الجزائريين والصينيين في العاصمة الجزائرية موجة الغضب التي تجتاح الجزائريين ضد الوجود الصيني في بلادهم الذي يُقدّر بالآلاف. فبحسب شهود عيان ومشاركين في الاشتباكات، فإنّ الصينيين يتعاملون مع المواطنين تعاملًا فوقيًا وبتعالٍ، وبطريقة العصابات من دون مراعاة قوانين البلاد التي يقيمون فيها. وهذا ما حدث مع عبد الكريم سلودة أحد أصحاب المحال الجزائريين الذين تعرّضوا للضرب على أيدي الصينيين، إذ يروي: "قلت للصيني ألّا يترك سيارته أمام محلي، إلا أنّه أهانني، فوجّهت له لكمة، واعتقدت أنّ الأمر انتهى بذلك، إلا أنه عاد بعد نصف ساعة ومعه 50 صينيًا على الأقل ليقتصوا مني"[66].

وتُبرز تلك الأحداث الموقف المعادي لوجود الصينيين الذي بدأ يتشكّل بوصفه نوعًا من الصراع الثقافي -الديني بين الطرفين. فالمهاجرون الصينيون لم يراعوا تقاليد البلاد التي وفدوا إليها. ويعكس موقف أحد أصحاب المحال، وشاهد على الأحداث تصرفات المهاجرين الصينيين وموقف الجزائريين منهم، بحيث يطالب الصينيين بالمغادرة إذ يصعب التعايش معهم، فهم يشربون الكحول، ولا يراعون التقاليد، ولا يحرصون على احترام الدين الإسلامي[67].

ويُفسر ناصر الجابي أستاذ علم الاجتماع في جامعة الجزائر لرويترز العوامل التي ولّدت مظاهر الغضب والكره التي يعيشها الشعب الجزائري، بخاصة فئة الشباب منهم تجاه العمال الصينيين: "تضافر عوامل استياء الجزائريين من قلة فرص العمل، وسوء التفاهم الثقافي بين السكان المحليين والصينيين ... ونسبة البطالة العالية جدًا في المناطق الفقيرة"[68].

وتنتشر في بعض الدول الأفريقية كالجزائر - على سبيل المثال - مشاعر الكره أو عدم الارتياح للوجود الصيني على المستويين الشعبي والنقابي؛ فانتشار التجارة غير النظامية أو تجارة السوق السوداء في الجزائر لدى التجار الصينيين، يُثير القلق كما يؤكد أحد مسؤولي الاتحاد الوطني لتجار الجزائر وحرفييها، بحيث يقول: "التجارة غير النظامية ماضية في الانتشار وبعض التقديرات تُشير إلى أن هناك حوالى مليون تاجر من هذا النوع في البلاد... وسوف يتسبب ذلك في حالة الفوضى التي قد تؤثر في حظوظ الجزائر في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية"[69].

ويطالب بعض المسؤولين (النقابيين التجاريين على وجه الخصوص) بالمساواة في الشروط التجارية بين كلٍ من الصين والدول الأفريقية؛ فجلب الاستثمارات وتشجيع الأجانب للعمل في البلاد لا يعني التضحية بحقوقهم التجارية، وهو ما عبّر عنه مصطفى بن جابر رئيس غرفة الساحل للتجارة، بحيث قال: "إنّه أمر مهم تفادي إثارة مشاعر كره الأجانب، ولكن من العار أنّ الأمور ليست على ما يرام بين الجانبين. إنه من الصعب لمواطن جزائري أن يؤسس عملًا تجاريًا في الصين اليوم"[70].

## الخاتمة

مثّل الإعلان عن تأسيس منتدى التعاون الصيني - الأفريقي انطلاقة جديدة ومتميزة للعلاقات الصينية - الأفريقية التي تحوّلت إلى علاقات مؤسساتية تحكمها المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة؛ فالتعاون بين الجانبين تبلور بصورة أكثر وضوحًا واتخذ منحًى جديدًا بعد إنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي منذ عام 2000. ومثّل الاجتماع الذي حضره 80 وزيرًا لخارجية 45 دولة أفريقية نواة التعاون على جميع المستويات. وفي الاجتماع الثاني لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي عُقد في عام 2003، تمّ تبنّي خطة عمل أديس أبابا التي نصّت على الخطوط الأساسية للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والاجتماعية. وبفضل هذين اللقاءين، والإستراتيجية التي تمّ تبنّيها في الاجتماعات التي تضمنتها لقاءات المسؤولين على أعلى المستويات، يمكن الحديث عن كيان عالمي جديد بدأ يتشكل

65 سمير قط، ص 125.

66 "100 جزائري وصيني يشتبكون بالسلاح الأبيض في الجزائر"، بي بي سي عربي، 5 آب/ أغسطس 2009، شوهد في 2016/9/26، في:
http://bbc.in/2e09V9L

67 "الجزائر، تململ متزايد من العمالة الصينية".

68 المرجع نفسه.

69 نظيم فتحي، "معالم مدينة الصينيين تتشكل تدريجيا في العاصمة الجزائرية"، موقع مغاربية دوت كوم، 2006/9/22.

70 المرجع نفسه.

ليأخذ مكانه ودوره على المستوى العالمي، وبدأت ظاهرة الصين - أفريقيا التي أثارت ومازالت تُثير نقاشات وجدلًا على المستويات الإقليمية والدولية، في التشكل.

ويُشير بارثيليمي كورمونت إلى الأهمية الدبلوماسية التي مثّلها منتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي عُقد في عام 2006، فهو أهم ظاهرة دبلوماسية شهدتها بكين، ووصفها هو جينتاو بأنّها ظاهرة تاريخية. وقد اختُتم هذا المنتدى بتبنّي خطة عمل جديدة للفترة الواقعة بين 2007 و2009، ركّزت على بناء نموذج جديد من التعاون الإستراتيجي بين الصين وأفريقيا على أساس المساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي والمنفعة المتبادلة والتبادل الثقافي[71].

ويُدرك الطرفان الأهمية الإستراتيجية للعلاقات بينهما وضرورة تطويرها؛ إذ تُعدّ أفريقيا بالنسبة إلى الصين المصدر الأهم والمستقبلي لحاجات تطور الصين الاقتصادي والمتمثّلة بمصادر الطاقة والموارد الطبيعية (البترول من الجزائر وليبيا والسودان ونيجيريا وأنغولا على سبيل المثال). وأفريقيا، من جانبها، في حاجة إلى الصين وتجربتها ومساعدتها الاقتصادية والمالية للنهوض ببلادها الفقيرة.

فالصرخة التي أطلقها الزعيم الشيوعي ماو تسي تونغ بأنّ عودة الصين الشعبية إلى أروقة الأمم المتحدة ممثلًا للشعب الصيني جاءت محمولة على الأعناق الأفريقية، تعبيرٌ صادق وواضح عن الدور الأفريقي في تحقيق ذلك. وما أشبه اليوم بالأمس، فالصين التي استطاعت أن توظف الأصوات الأفريقية قبل ما يزيد على أربعين عامًا لخدمة مصالحها السياسية عملت مع نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي على إعادة توظيف القارة الأفريقية، لخدمة مصالحها وتطورها الاقتصادي، وربما في وقت لاحق لتحقيق أهدافها الإستراتيجية (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية). فالدول الصاعدة حديثًا التي لا تمتلك تاريخًا استعماريًا، الصين بخاصة، تجد في الدول التي عانت الاستعمار ومشكلاته ومازالت تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية ووطنية مزمنة، المجال الذي تستطيع من خلاله أن تستعرض قوتها من جهة، وتجعلها وسيلة تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها الجيوسياسية مستغلةً التململ وانعدام الثقة بالدول الموجودة تقليديًا وتاريخيًا على أرض القارة السمراء.

إلا أنّ السؤال الذي يبقى مطروحًا في رأينا، هو: إلى أيّ مدى يمكن أن يستمر الوجود الصيني على أراضي الدول الأفريقية؟ وما هو شكل التعاون الذي يمكن أن تأخذه العلاقات بين الطرفين في ظل ازدياد الحاجة الصينية إلى الثروات الأفريقية واستمراريتها، وتفاقم الحاجة الأفريقية إلى الوجود الصيني (الاقتصادي على أقل تقدير) في تنمية البلاد الأفريقية وتطويرها؟ أما التساؤل الآخر الذي يمكن أن يُطرح فهو: كيف سيكون موقف الصين من أيّ حدث أو مطالبات سياسية داخلية يمكن أن تشهدها الساحات الأفريقية في ظل انتشار ما يسمى الثورات الشعبية المطالبة بالحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية؟ وبحسب رأينا، يمكن تفسير هذا التساؤل بأمرين أساسيين: يتمثل الأول بأنّ التعاون بين البلدين هو تعاون اقتصادي وتجاري بالدرجة الأولى، وليس للطرفين أيّ نية للتدخل في شؤون بعضهما سياسيًا، لا سيما أنّ الطرفين يمتلكان النظام السياسي ذا الطبيعة نفسها تقريبًا، أما الأمر الثاني فهو حقيقة الموقف الشعبي، وليس الرسمي، من هذه العلاقات إذا ما وضعت على محكّ الثورات والمطالبات الشعبية.

ويكمن التحدّي الأكبر أمام إستراتيجية القادة الصينيين لتعزيز وجود بلادهم في أفريقيا في إمكانية فرض هذا الوجود، ليس على الأفارقة أنفسهم، بل على الوجود الآخر الأوروبي والأميركي الذي يمتلك تاريخًا وثقافة متغلغلين في المجتمعات الأفريقية على تنوّعها؛ وعلى الرغم من كلّ ما يقال عن ماهية هذا الوجود، فإنّه يحظى بقبول واهتمام كبيرَين لدى الشعوب الأفريقية. إذًا، على الصينيين أن يتبنّوا إستراتيجية أكثر فاعلية من تلك التي تمتلكها الدول الغربية، وأن يكون لهم نموذج أكثر تأثيرًا من النموذج الغربي المتغلغل، الأميركي والفرنسي على وجه الخصوص.

مما لا شك فيه أنّ جمهورية الصين الشعبية تهدف من خلال وجودها في أفريقيا إلى تحقيق عدة أهداف؛ وعلى الرغم من طرح شعارات المنفعة المتبادلة والتبادل المشترك وتعزيز التعاون، فإنّ الصين تهدف إلى تحقيق إستراتيجية أمن الطاقة والأسواق وتعزيزها. كما تهدف إلى أن تكون أفريقيا المجال الذي يمكّنها من تحقيق سياستها الإستراتيجية على المستوى العالمي. فهل تستطيع الصين مع كلّ ما تُقدّمه وتقوم به في أفريقيا أن تكون اللاعب رقم واحد في أفريقيا والشعب الأكثر قبولًا فيها؟ في نظرنا، بإمكان الصين أن تكون فعلًا اللاعب رقم واحد اقتصاديًا، إلا أنّ الأمر يبدو صعبًا عند الحديث عن المستويات السياسية والعسكرية والثقافية.

مما لا شك فيه أنّ العلاقات بين الصين وأفريقيا تطورت تطورًا ملحوظًا وعميقًا خلال أكثر من نصف قرن، لتصبح خلال تلك الفترة شراكة إستراتيجية تهدف إلى تحقيق أهداف البلدين. إلا أنّ الأسئلة المطروحة لدى المهتمين وصناع القرار في الصين وأفريقيا على حدٍ سواء، هي: مدى تأثير الصين في القارة الأفريقية؟ وهل استطاعت الإستراتيجية الصينية أن تُحدث التأثير المطلوب أفريقيًا على المستوى الثقافي والاقتصادي، ولا سيما من جهة التقليل من التأثير الآخر الأوروبي المترسخ تاريخيًا واستعماريًا؟ وهل استطاعت الصين أن تُحقق من خلال إستراتيجيتها أهدافها الداخلية، وتفرض نفسها قوةً فاعلة ومؤثّرة على المسرح العالمي؟

إنّ الحديث عن وجود مُكوِّن إستراتيجي واحد ومتماسك عند القادة الصينيين يبدو مجافيًا للواقع وللحقائق على الأرض. وربما يعود ذلك إلى عدم وجود فاعل واحد يمثّل تلك الإستراتيجية من جهة، وتجزئة القرارات بحسب نوع النشاط من جهة ثانية. فالإستراتيجية الاقتصادية هي الأكثر وضوحًا من غيرها، ولا سيما السياسية منها والمحدَّدة بضوابط ومتطلبات

---

**71** Courmont, p. 89;
انظر: بكين، **سياسات الصين إزاء أفريقيا**، كانون الثاني/ يناير 2006، شوهد في 26/9/2016، في:
http://bit.ly/2eHI8d5

يحكمها التشابه الكبير في نظام الحكم وطبيعته. لذلك نرى أنّه يمكن الحديث عن إستراتيجيات صينية وليس إستراتيجية واحدة، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة التمييز بين النشاطات التي تقوم بها الشركات الاقتصادية، البترولية التابعة للدولة على وجه الخصوص وتلك الشركات الخاصة التي تتبنى منهاج عمل وإستراتيجية مختلفة عن تلك التي تتبناها الدولة الصينية، إضافةً إلى اختلاف الأهداف بين القادة الاقتصاديين والسياسيين. إنّ السياسة الاقتصادية للصين في أفريقيا وردّة الفعل الأفريقية عليها هما نتاج للسياسة بشكل أو بآخر. فالصين، كما رأينا، كانت ومازالت تولي الدول التي قطعت علاقاتها مع تايوان، وضخّت فيها الاستثمارات الكبيرة، وعقدت معها المعاهدات الاقتصادية، الاهتمام الأكبر، ولا تهتم بالدول التي مازالت تحافظ على علاقاتها مع الصين الأخرى الوطنية، ذلك أنّ الصين تشترط على الطرف الآخر تبنّي مفهومها السياسي والقومي المتمثّل بصينٍ واحدة.

## المراجع

### العربية

أبو شوك، أحمد. "الاستراتيجية العسكرية للإمام المهدي في السودان (1881 – 1885) المرتكزات والمتغيرات". مجلة **أسطور**. العدد 2 (تموز/ يوليو 2015).

تايلور، أيان. "دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا". سلسلة **دراسات عالمية**. العدد 63 (2007).

تسنغ، تسانغ باو. "خمسون عامًا من الصداقة بين الصين وأفريقيا". **الصين اليوم**. العدد 3 (آذار/ مارس 2004).

قط، سمير. "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجًا". رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. إشراف فرحاتي عمر. جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2007 / 2008.

عبد الصادق، توفيق. "مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا". **سياسات دولية**. العدد 5 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2013).

مارو، مهاري. **العلاقات الصينية الإفريقية.. الديمقراطية والتوزيع**. ترجمة يعقوب بن أبو مدين. **تقارير**. مركز الجزيرة للدراسات، 30 نيسان/ أبريل 2013، في:

http://bit.ly/2dHQKfO

### الأجنبية

Bénazéraf, David. "soft power chinois en Afrique renforcer les intérêts de la Chine au nom de l'amitié sino-africaine." *Asia versions* 71 (septembre 2014).

Cabestan, Jean-Pierre. *La politique internationale de la Chine*. Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2010.

Chaponnière, Jean-Raphaël. "Les échanges entre la Chine et l'Afrique Situation actuelle, perspectives et sources pour l'analyse." *STATECO*. no. 100 (2006).

Courmont, Barthélemy. *Chine, la grande séduction essai sur le soft power chinois*. Paris: Choiseul Éditions, 2009.

Jiang, Chung-Lian. "les relations de la Chine avec l'Afrique: fondements, réalités et perspectives." *Monde Chinois*. no. 8 (été/automne 2006).

Lafargue, François. "la Chine, une puissance africaine." *Perspective chinoises*. no. 90 (Juillet-Aout 2005).

Maurel, Chloé. *la Chine et le monde constats et enjeux*. Paris: studyrama perspectives, 2008.

Meidan, Michal. "La Chine à la conquête des marchés énergétiques mondiaux." *Hérodote*. n° 125 (2^eme^ trimestre 2007).

Michel Serge & Beuret, Michel. *La Chine Afrique, Pékin à la conquête du continent noir*. Paris: Hachette, 2009.

Saint-Paul Marc, Aicardi de. "les relation Taiwan-Afrique: entre continuité et rupture." *Géostratégiques*. no. 25 (2009).

Yaw Baah Anthony & Jauch, Herbert. "Investissements chinois en Afrique: conditions de travail et relations professionnelles." *Alternatives sud*. vol. 18 (2011).